الوزية مجازا عن الطرلم يكن من هذا القبيل وليس مثله شيء
لان المقصود نفي ان يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي ان يكون
شيء مثل مثله فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد
تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف
المضاف والحكم الاصلي في مثله هو النصب لانه خبر ليس
وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصف الكلمة بالمجاز
باعتبار نقلها عن معناها الاصلي كذلك وصفت به باعتبار
نقلها عن اعرابها الاصلي وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وما ذكره المص اقرب
والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كمثله اخذ بالظاهر و
يحتمل ان لا يكون زايدة بل يكون نفيا للمثل بطريق الكناية
التي هي ابلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله لزم نفي
مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو اعني الله مثل مثله
فلم يصح نفي مثل مثله كما تقول ليس لاخي زيد اخ اي ليس
لزيد اخ نفيا للملزوم بنفي لازمه الكناية في اللغة مصدر
كنيت بكذا اعني كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح
لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة
ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به طول القامة
مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف

المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز
فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من جهة ارادة المعنى معناه
من جهة جواز ارادة المعنى الحقيقي ليوافق ما ذكره في
تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب
ولا فصيل ومثل هذا في الكلام اكثر من ان يحصى وههنا
بحث لا بد من التنبيه له وهو ان المراد بجواز ارادة المعنى
الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا تنافي
ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية
بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
ليس كمثله شيء انه من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل
لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت اترابه يريدون بلوغه
فقولنا ليس كالله شيء وقولنا ليس كمثله شيء عبارتان
متعاقبتان على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق
بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع

Copyright © King Saud University